

مَثْنَوْنَ

الْوَرْقَاتِ

تَأْلِيفُ

إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ الْجُوَيْنِيِّ

رَحْمَةُ اللهِ

٤١٩ - ٤٧٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

معنى أصول الفقه

هذه ورقات، تشمل على فصول، من أصول الفقه. وهو لفظ مؤلف من جزأين مفردين. أحدهما الأصول والآخر الفقه.
فالأصل: ما يبني عليه غيره. والفرع: ما يبني على غيره.
والفقه: معرفة الأحكام الشرعية، التي طريقها الاجتهاد.

أنواع الأحكام

الأحكام سبعة: الواجب، والمندوب، والمباح، والمحظور،
والمكروه، والصحيح، والباطل.

فالواجب: ما يثاب على فعله، ويعاقب على تركه.
والمندوب: ما يثاب على فعله، ولا يعاقب على تركه.
والمباح: ما لا يثاب على فعله، ولا يعاقب على تركه.
والمحظور: ما يثاب على تركه، ويعاقب على فعله.
والمكروه: ما يثاب على تركه، ولا يعاقب على فعله.
والصحيح: ما يعتد به ويتعلق به النفوذ.
والباطل: مالا يتعلق به النفوذ، ولا يعتد به.

تعريف ببعض مصطلحات علم الأصول

والفقه أخص من العلم. والعلم: معرفة المعلوم على ماهو به. والجهل: تصور الشيء على خلاف ما هو به.

والعلم الضروري: ما لا يقع عن نظر واستدلال. كالعلم الواقع بإحدى الحواس الخمس: التي هي حاسة السمع، والبصر، والشم، والذوق، واللمس، أو بالتواتر.

وأما العلم المكتسب: فهو الموقوف على النظر والاستدلال.
والنظر: هو الفكر في حال المنظور فيه.

والاستدلال: طلب الدليل.

والدليل: هو المرشد إلى المطلوب.

والظن: تجويز أمرتين، أحدهما أظهر من الآخر.
والشك: تجويز أمرتين لا مزية لأحدهما على الآخر.

وأصول الفقه: طرقه على سبيل الاجمال، وكيفية الاستدلال بها.

[ومعنى قولنا: كيفية الاستدلال بها ترتيب الأدلة في الترتيب والتقديم]

والتأخير وما يتبع ذلك من أحكام المجتهدين].

أبواب أصول الفقه

ومن أبواب أصول الفقه أقسام : الكلام ، والأمر ، والنهي ، والعام ، والخاص ، والمجمل ، والمبين ، والظاهر ، والمؤول ، والأفعال ، والناسخ ، والمنسوخ ، والاجماع ، والأخبار ، والقياس ، والحضر والإباحة ، وترتيب الأدلة ، وصفة المفتى والمستفتى ، وأحكام المجتهدين .

أقسام الكلام

فأما أقسام الكلام، فأقل ما يتركب منه الكلام اسمان، أو اسم و فعل، أو اسم و حرف، أو حرف و فعل. والكلام ينقسم إلى : أمر، ونهي ، وخبر، واستخبار. [وينقسم أيضا إلى تمن، وعرض، وقسم].

ومن وجه آخر [ينقسم] إلى : حقيقة ومجاز. فالحقيقة : ما بقي في الاستعمال على موضوعه. وقيل : ما استعمل في ما اصطلاح عليه من المخاطبة. والمجاز : ما تجوز عن موضوعه.

فالحقيقة : إما لغوية، وإما شرعية، وإما عرفية. والمجاز : إما أن يكون بزيادة، أو نقصان، أو نقل، أو استعارة. فالمجاز بالزيادة: مثل قوله تعالى : «ليس كمثله شيء» [سورة الشورى: ١١].

والمجاز بالنقصان: مثل قوله تعالى : «واسأل القرية» [سورة يوسف: ٨٢].

والمجاز بالنقل: كالغائب فيما يخرج من الإنسان. والمجاز بالاستعارة: كقوله تعالى : «جداراً يريد أن ينقض» [سورة الكهف: ٧٧].

الآن

والامر: استدعاء الفعل بالقول، ومن هو دونه، على سبيل الوجوب.

وصيغته: افعل. وهي عند الاطلاق والتجدد عن القرينة تحمل عليه، الا مادل الدليل على أن المراد منه الندب، أو الاباحة، ولا يقتضي التكرار على الصحيح، الا ما دل الدليل على قصد التكرار، ولا يقتضي الفور.

والامر بایجاد الفعل أمر به، وبما لا يتم الفعل إلا به، كالامر بالصلوة؛ أمر بالطهارة المؤدية إليها، وإذا فعل يخرج المأمور عن العهدة.

من يدخل في الأمر والنهي ومن لا يدخل

يدخل في خطاب الله تعالى المؤمنون . الساهي والصبي والمجنون
غير داخلين في الخطاب .

والكافر مخاطبون بفروع الشرائع، وبما لا تصح الا به، وهو
الإسلام؛ لقوله تعالى : «**قَالَوا لَمْ نَكُنْ مِنَ الْمُصَلِّينَ**» [سورة المدثر: ٤٣].
والامر بالشيء نهي عن ضده، والنهي عن الشيء أمر بضده.

النهاي

والنهي: استدعاء الترك بالقول، ممن هو دونه على سبيل الوجوب، ويدل على فساد المنهي عنه.
وترد صيغة الأمر والمراد به: الإباحة، أو التهديد، أو التسوية، أو التكويين:

العام والخاص

وأما العام: فهو ما عُمَّ شيئاً فصاعداً. من قوله: عُمِّت زيداً وعمرأً بالعطايا، وعممت جميع الناس بالعطايا.

وألفاظه أربعة: الاسم الواحد المعرف باللام. واسم الجمع المعرف باللام. والأسئلة المبهمة كـ(من) فيمن يعقل، وـ(ما) فيما لا يعقل، وـ(أي) في الجميع، وـ(أين) في المكان، وـ(متى) في الزمان، وـ(ما) في الاستفهام والجزاء وغيره، وـ(لا) في النكرات.

والعموم: من صفات النطق، ولا تجوز دعوى العموم في غيره، من الفعل، وما يجري مجرى.

والخاص: يقابل العام. والتخصيص تميز بعض الجملة. وهو ينقسم إلى: متصل، ومنفصل:

فالمتصل: الاستثناء، والتقييد بالشرط، والتقييد بالصفة.

والاستثناء: اخراج ما لولاه لدخل في الكلام. وانما يصح بشرط أن يبقى من المستثنى منه شيء. ومن شرطه: أن يكون متصلاً بالكلام. ويحوز تقديم الاستثناء على المستثنى منه. ويحوز الاستثناء من الجنس ومن غيره.

والشرط: يحوز أن يتأخر عن المشروط، ويحوز أن يتقدم عن المشروط.

والقييد بالصفة: يحمل عليه المطلق، كالرقة قيدت بالإيهان في بعض الموضع، وأطلقت في بعض الموضع؛ فيحمل المطلق على المقييد.

ويجوز تخصيص الكتاب بالكتاب ، و تخصيص الكتاب بالسنة ، و تخصيص السنة بالكتاب ، و تخصيص السنة بالسنة ، و تخصيص النطق بالقياس . و نعني بالنطق قول الله سبحانه و تعالى ، و قول الرسول ﷺ .

المجمل والمبين

المجمل : ما افتقر إلى البيان .

والبيان : اخراج الشيء من حيز الاشكال إلى حيز التجلی .

والنص : مالا يحتمل الا معنى واحدا .

وقيل : ما تأويله تنزيله . وهو مشتق من منصة العروض ، وهو الكرسي .

الظاهر والمؤول

والظاهر : ما احتمل أمرين أحدهما أظهر من الآخر . و يؤول الظاهر

بالدليل ، ويسمى (الظاهر بالدليل) .

الأفعال

فعل صاحب الشريعة : لا يخلو إما أن يكون على وجه القرابة
والطاعة ، أو غير ذلك .

فإن دل دليل على الاختصاص به ، يحمل على الاختصاص وإن لم

يدل لا يخصص به لأن الله تعالى يقول: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [سورة الأحزاب: ٢١].

فيحمل على الوجوب عند بعض أصحابنا، ومن أصحابنا من قال: يحمل على الندب، ومنهم من قال: يتوقف عنه. فإن كان على وجه غير القرابة والطاعة، فيحمل على الإباحة في حقه وحقنا.

وإقرار صاحب الشريعة على القول الصادر من أحد، هو قول صاحب الشريعة، وإقراره على الفعل من أحد كفعله. وما فعل في وقته في غير مجلسه، وعلم به، ولم ينكروه، فحكمه حكم ما فعل في مجلسه.

النسخ

وأما النسخ: فمعناه لغة الإزالة. وقيل: معناه النقل من قوله: نسخت ما في هذا الكتاب أى نقلته.

وحده: هو الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه، لواه لكان ثابتاً، مع تراخيه عنه.

ويجوز نسخ الرسم وبقاء الحكم، ونسخ الحكم وبقاء الرسم، والنسخ إلى بدل، وإلى غير بدل، وإلى ما هو أغلظ، وإلى ما هو أخف.

ويجوز نسخ الكتاب بالكتاب، ونسخ السنة بالكتاب، ونسخ السنة بالسنة.

ويجوز نسخ المتواتر بالمتواتر منها، ونسخ الآحاد بالأحاد و المتواتر. ولا يجوز نسخ المتواتر بالأحاد.

التعارض بين الأدلة

: اذا تعارض نطقان، فلا يخلو: اما أن يكونا عاميين، او خاصين، او أحدهما عاماً والآخر خاصاً، او كل واحد منها عاماً من وجهه، وخاصةً من وجهه.

فإن كانا عامين: فإن أمكن الجمع بينهما جمع، وإن لم يمكن الجمع بينهما يتوقف فيها إن لم يعلم التاريخ.

فإن علم التاريخ ينسخ المتقدم بالمتاخر، وكذلك إن كانا خاصين. وإن كان أحدهما عاماً والآخر خاصاً، فيخصص العام بالخاص. وإن كان أحدهما عاماً من وجهه وخاصةً من وجهه، فيخصص عموم كل واحد منها بخصوص الآخر.

الاجماع

وأما الاجماع: فهو اتفاق علماء العصر على حكم الحادثة. ويعني بالعلماء: الفقهاء، ويعني بالحادثة: الحادثة الشرعية. وإجماع هذه الأمة حجة دون غيرها؛ لقوله عليه السلام: «لا تجتمع أمتي على ضلاله» والشرع ورد بعصمة هذه الأمة. والاجماع حجة على العصر الثاني، وفي أي عصر كان. ولا يشترط انقراض العصر، على الصحيح.

فإن قلنا: انقراض العصر شرط، فيعتبر قول من ولد في حياتهم وتفقهه وصار من أهل الاجتهاد، وهم أن يرجعوا عن ذلك الحكم.
والإجماع يصح بقوتهم وبفعلهم، ويقول البعض وبفعل البعض، وانتشار ذلك وسكت الباقيين عنه.

قول الصحابي

وقول الواحد من الصحابة ليس بحججة على غيره، على القول الجديد.

الأخبار

وأما الأخبار: فالخبر ما يدخله الصدق والكذب. والخبر ينقسم إلى قسمين: آحاد ومتواتر:

فالمتواتر: ما يوجب العلم، وهو أن يروي جماعة لا يقع التواطؤ على الكذب من مثلهم، إلى أن يتنهى إلى المخبر عنه. ويكون في الأصل عن مشاهدة أو سمع، لا عن اجتهاد.

والآحاد: هو الذي يوجب العمل، ولا يوجب العلم. وينقسم إلى مرسى ومسند:

فالمسند: ما اتصل أسناده. والمرسى: ما لم يحصل أسناده. فإن كان من مراسيل غير الصحابة، فليس بحججة، إلا مراسيل سعيد بن المسيب؛ فإنها فتشت فوجدت مسانيد.

والمعنى: تدخل على الإسانيد، وإذا قرأ الشيخ يجوز للراوي، أن يقول: حديثي وأخبرني. وإن قرأ هو على الشيخ يقول: أخبرني ولا يقول حديثي. وإن أجازه الشيخ من غير قراءة، فيقول: أجازني أو أخبرني إجازة.

القياس

وأما القياس: فهو رد الفرع إلى الأصل، بعلة تجمعهما في الحكم. وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام: إلى قياس علة، وقياس دلالة، وقياس

شبه.

فقياس العلة: ما كانت العلة فيه موجبة للحكم. **وقياس الدلالة:** هو الاستدلال بأحد النظيرين على الآخر، وهو أن تكون العلة دالة على الحكم، ولا تكون موجبة للحكم.

وقياس الشبه: هو الفرع المتردّد بين أصلين، فيلحق بأكثريهما شبهها. **ومن شرط الفرع:** أن يكون مناسباً للأصل. ومن شرط الأصل أن يكون ثابتاً بدليل متفق عليه بين الخصمين.

ومن شرط العلة: أن تطرد في معلولاتها، فلا تنتقض لفظاً ولا معنى. **ومن شرط الحكم:** أن يكون مثل العلة في النفي والإثبات. والعلة هي الجالبة للحكم، والحكم هو المجلوب للعلة.

المحظر والاباحية

وأما الحظر والإباحة فمن الناس من يقول: إن الأشياء على الحظر إلا ما أباحته الشريعة. فإن لم يوجد في الشريعة ما يدل على الإباحة، يتمسك بالأصل، وهو الحظر. ومن الناس من يقول بضده، وهو أن الأصل في الأشياء الإباحة، إلا ما حظره الشرع.

الاستصحاب

ومعنى استصحاب الحال أن يستصحب الأصل، عند عدم الدليل الشرعي.

ترتيب الأدلة

وأما الأدلة: فيقدم الجلي منها على الخفي ، والوجب للعلم على الموجب للظن ، والنطق على القياس ، والقياس الجلي على الخفي . فإن وجد في النطق ما يغير الأصل والا فيستصحب الحال .

شروط المفتى

ومن شرط المفتى: أن يكون عالماً بالفقه أصلاً وفرعاً، خلافاً ومذهباً، وأن يكون كامل الآلة في الاجتهاد، عارفاً بها يحتاج إليه في استنباط الأحكام، من النحو واللغة ومعرفة الرجال وتفسير الآيات الواردة في الأئمة والآيات فما

شروط المستفتى

ومن شرط المستفتى: أن يكون من أهل التقليد فيتقلد الفتى في الفتيا. وليس للعالم أن يقلد. والتقليد قبول قول القائل بلا حجة. فعلى هذا قبول قول النبي ﷺ، يسمى تقليدا. ومنهم من قال: التقليد: قبول قول القائل، وأنت لا تدرى من أين قاله. فإن قلنا: إن النبي ﷺ، كان يقول بالقياس؛ فيجوز أن يسمى قبول قوله تقليدا.

الاجتهاد

وأما الاجتهاد: فهو بذل الوسع في بلوغ الغرض؛ فالمجتهد إن كان كامل الآلة في الاجتهاد فإن اجتهاد في الفروع، فأصاب فله أجران. وإن اجتهد فيها وأخطأ فله أجر واحد.

ومنهم من قال: كل مجتهد في الفروع مصيب، ولا يجوز أن يقال كل مجتهد في الأصول الكلامية مصيب، لأن ذلك يؤدي إلى تصويب أهل الضلالة من النصارى والمجوس والكافر والملحدين.

ودليل من قال: ليس كل مجتهد في الفروع مصيباً، قوله ﷺ: «من اجتهد وأصاب فله أجران ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد».

ووجه الدليل: أن النبي ﷺ، خطأ المجتهد تارة، وصوبه أخرى.